تجربة الكويت في تعريب التعليم الجامعي وتعريب العلوم

د. ممدوح خسارة
باحث لغوي

أولاً: تعريب التعليم الجامعي

يعني تعريب التعليم الجامعي أن تكون اللغة العربية هي لغة التدريس والبحث في كل الكليات الجامعية وفي مختلف التخصُّصات، مع مايستتبع ذلك من وضع الكتاب الجامعي المنهجي أو العلمي المرجعي بالعربيه تأليفاً أو ترجمة.

والجدير بالذكر- والمؤسف - أن الجامعات العربيه هي من الجامعات القليلة، بل النادرة في العالم التي ما تزال تدرس بغير لغتها الوطنية.

أما عن لغة التعليم الجامعي في الكويت فهي كما يلي:

- التعليم الجامعي التربوي الذي يستهدف تأهيل مدرسي التعليم العام للمراحل الابتدائية والثانوية معرَّب تماماً من خلال كلية التربية في جامعة الكويت، وكلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- التعليم الجامعي في كليات العلوم الانسانية والاجتماعية معرَّب.
- التعليم الجامعي في كليات العلوم الأساسية والطبية والهندسية ما يزال باللغة الأجنبية، وهي المقصودة عند الحديث عن تعريب التعليم.

1. الوثائق الرسمية في التعريب

اتجهت الكويت إلى تعريب الكليات العلمية فيها، انسجاماً مع دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، وعملاً باتفاقية الوحدة الثقافية العربية، ومراعاة لضرورات تربوية تعليميّة.

ويستند تعريب التعليم الجامعي في الكويت، أعني الكليات العلمية فيها، إلى مجموعة من الوثائق الرسمية، أهمها:

1. قرار المجلس الأعلى لدول مجلسس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة وفي مسقط عام (1985)، الذي ينص على "الالتزام بتعريب التعليم العالي والجامعي بكل فروعه، كلّما كان ذلك ممكناً"(1).
2. توصية مجلس رؤساء ومديري جامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي - آذار 1986، والتي تتضمّن:

آ - الالتزام بتنفيذ قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون حول تعريب التعليم العالي والجامعي بكل فروعه وتخصُّصاته.

ب - أن تقوم الأمانه العامه لدول مجلس التعاون الخليجي باقتراح برنامج زمني مخطّط ومفصّل للتعريب، والوسائل المناسبة لتنسيق جهود التأليف والترجمة والنشر، لخدمة تعريب التعليم العالي والجامعي في دول المجلس.

3. القرار رقم (9) لمجلس وزراء التربية والتعليم والمعارف بدول مجلس التعاون في مؤتمره الثاني عشر في الكويت - نيسان 1993 الذي نصّ على مايلي:

آ - التأكيد على أهمية ماتقوم به جامعات الدول الأعضاء في مجال التعريب، وضرورة استكمال لجان التعريب بها، وحثّ الجامعات على توفير الإمكانات والهياكل الإدارية اللازمة لتنفيذ برامج التعريب والإشراف عليها.

ب - حث الجامعات والجهات والمنظمات المعنية بالتعريب على تبادل المعلومات حول ماتنجزه من جهود.

ج - حث اللجان المعنيه بالتعريب في الجامعات والمنظمات المختلفة على استحداث دوافع وحوافز تشجيعيّة للمؤلفين والمترجمين، لتشجيعهم على مواصلة أعمال التعريب، ومتابعة تعريب الأعمال الحديثة في العلوم والفنون، والتوسع في تمويل عمليات

الترجمة وتوسيع نطاق توزيعها.

2. الإعداد الإداري والفني

اتخذت جامعة الكويت سلسلة من الإجراءات الإدارية والفنية تمهيداً لإنفاذ قرار التعريب، وأهمها:

آ- تشكيل (لجنة التعريب) في الجامعة، وذلك عملاً بتوصية (فريق العمل الخاص بالتعريب) في الأمانه العامة لدول مجلس النعاون الخليجي. وحددت مهام هذه اللجنة بما يلي:

- تمثيل الجامعة في فريق العمل الخاص بالتعريب في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- متابعة ماجاء في القرارات والتوصيات ذات الصلة بقضايا التعريب.
- تشكيل لجان فرعية متخصصة في الكليات.
- إصدار نشرة باسم (التعريب)، تتناول مقالات وبحوثاً وأخباراً عن التعريب ومستلزماته ومعوقاته، وإنجازات لجان التعريب في جامعات الخليج الأخرى؛ أي الدعوة لمشروع تعريب التعليم الجامعي وترويجه. وقد صدر العدد الأول في كانون الثاني (1993).
- ترجمة الكتب التي تقترحها جامعات مجلس التعاون، أي إن نشاطها كان مخططاً له أن يغطي احتياجات جامعات الخليج من الكتاب العلمي المعرَّب.

ب - عقد ندوة حول قضية التعريب في جامعة الكويت سنة (1988)، خلصت إلى أن عملية التعريب طريق يجب شقه على مراحل، تبدأ بتهيئة كل المقومات والأسس في إطار خطة محدَّدة المعالم.

ج - تقديم دراسات وبحوث أكاديمية تعتمد الإحصاء الدقيق والتحليل العلمي، حول قضايا التعريب وإشكالاته. ومن أبرزها:

- بحث (التعريب ومشكلة استخدام اللغة الإنكليزية وسيلة اتصال تعليمية في كلية العلوم بجامعة الكويت)، الذي نشر في المجلة التربوية - مجلة كلية التربية في الجامعة - وقد

أعدها الباحثان: د. مصباح الحاج عيسى ود. نجاة عبد العزيز المطوّع. وقد خلصت الدراسة إلى توصيات أهمها:

العمل على تعريب تدريس العلوم في كلية العلوم بجامعة الكويت، يتبعها تعريب تدريس العلوم في الكليات العلمية الأخرى. وتنفيذ التعريب تدريجياً وطبقاً لبرنامج زمني. ورصد الإمكانات والتسهيلات المادية وتشجيع أعمال الترجمة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة (2).

- بحث (مكونات المنافع والتكاليف في مشروع تعريب الدراسات العلمية في جامعة الكويت). للدكتور عباس علي المجرن من كلية التجارة والاقتصاد في جامعة الكويت وفيه يعترف الباحث بصعوبة الوصول إلى نتائج علمية حاسمة "لأن منافع مشروع التعريب هي في معظمها منافع تراكمية بطبيعتها، أي إنها لاتتحقّق بصورة ملموسة إلا في الزمن الطويل. وكما يمكن احتساب آثار موجبة للمشروع، فإن لبعض من آثاره قيمة سالبة لايجب إهمالها، كما قد تتحول بعض الآثار الموجبة للمشروع إلى آثار سالبة في حالة تخلخل أي جانب من جوانب الكفاءة في تنفيذ المشروع"(3) .
- بحث: (الآثار الطبية والنفسية لمخاطبة المرضى بغير لغتهم). من إعداد د. خالد أحمد الصالح. وقد تبيّن منه أن83% من المرضى يفضلون أن يخاطبهم الطبيب بلغتهم الأم مع أن49% منهم قادر على التفاهم باللغه الإنكليزية. كما تبين أن نحو 47% من المرضى يغادرون المستشفى بسبب افتقاد التواصل اللغوي مع الطبيب المعالج (5).

د - إقامة عدد من الندوات والتحقيقات الصحفية الرامية إلى التوعية بمشروع التعريب. أشير منها إلى تحقيقين في صحيفة (آفاق جامعية) يكاد يجمع المتحاورون فيهما على صعوبة الدراسة باللغة الأجنبية، وأن التدريس بها هو العامل الأول للتسرب من الكليات العلمية، وعزوف الطلبة عن المشاركة والنقاشات في المحاضرات، وأن اللغة الأجنبية في جامعة الكويت صارت عائقاً أمام الطموح.

والأهم من ذلك أن الأساتذة يعتذرون بأنهم يحاولون شرح المادة العلمية بالعربية لطلابهم

قدر الإمكان، وأن بوسعهم تدريسها بالعربية ولكن قوانين الجامعة - برأيهم هي التي تحول دون ذلك (6). والتدريس باللغة الأجنبية صار يدفع بالطلبة إلى دروس خصوصية لدى مدرسين عرب ليشرحوا لهم المادة العلمية بلغتهم العربية.

كما أشير إلى ندوة خاصة أقامتها ونشرتها (المجلة العربية للعلوم الإنسانية) التي تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، وكانت تحت عنوان: (التعريب رؤية واقعية). ومن أهم ماطرح في الندوة أن 44% من طلبة كلية العلوم يتحولون إلى كليات أخرى بسبب لغة التدريس الأجنبية (7) وأن 84%.

من طلبتها يواجهون صعوبة في استيعاب المفاهيم العلمية التي تدرس لهم بالانكليزية، وأن تعريب التعليم الجامعي ممكنٌ، وأن العقبات قابلة للحل وأن القرار السياسي مطلوب (8).

3. التطبيق

كانت حصيلة جهود التعريب التي بذلت على مدى ثمانية عشر عاماً متواضعة انحصرت في:

تعريب مقرر واحد في قسم الفيزياء، ومقرر واحد في قسم الجيولوجية ومقرر واحد في قسم النبات. وتمثل هذه المقررات نحو 2% من مجموع مقررات كل قسم (9).

أما مآل الإعدادات الإدارية والفنية فقد انتهت إلى:

- توقف نشرة (التعريب) التي صدرت لتكون المعبر عن حركة التعريب بعد عددين فقط الأول في كانون الثاني 1993 والثاني في آذار 1994.
- إلحاق لجنة التعريب بالمكتب التنفيذي للجنة التأليف والترجمة والنشر. علماً بأنه لم يخصص للجنة التعريب ميزانية خاصة بها ولا لنشرتها منذ تأسيسها، وكانت تموّل من لجنة التأليف والترجمة والنشر التي أنجزت بعضاً من الكتب العلمية منها: (نظم القوى - الميكانيكا العالية للمواد - نظم التحكم الحديثة) (10).

ولكن الأمر الأدعى للتفكر والقلق هو تحويل التدريس في كلية التجارة والاقتصاد إلى اللغة

الانكليزية، بعد أن كانت معربة بنسبة 95%، الشيء الذي لايمكن فهمه إلا على أنه نكسة في مسيرة التعريب الواهنة.

وعن هذه المحصلة قال رئيس تحرير نشرة (التعريب) في جامعة الكويت:

"إن الحقيقة التي يجب أن تطرح، هي أنه وبمضيّ سنوات عديدة لم تُتخذ خطوات عملية في هذا الشأن، وأن ماتمّ لايتناسب مع الوقت والجهد الذي بذل في هذا المضمار" (11).

ويعلق د: إبراهيم مبارك الدوسري مدير الإدارة التعليمية في الأمانة العامه لدول مجلس التعاون الخليجي، على إنجازات التعريب في جامعات الخليج قائلاً: "إن ماتحقّق ليس بالشيء الكثير، وإن الإنجازات لا تزال دون الطموحات بمراحل كبيرة" (12). أما أنا فقد قلت في الورقة الكويتية الخاصة برصد أحتياجات التعريب في الدول العربية التي أعددتها لجامعة الكويت: "إن قضية التعريب تسير ببطء غير مقبول بحيث تبدو وكأنها تراوح في مكانها". وكان هذا قبل انتقال التدريس في كلية التجارة إلى اللغة الانكليزية. فماذا عساي أن أقول الآن؟!

ثانياً: تعريب العلوم

ما نعنيه بتعريب العلوم هو نقل العلوم إلى اللغة العربية بطريق:

- وضع الكتاب العلمي ترجمة أو تأليفاً.
- تصنيف المعاجم الاصطلاحية المتخصّصة.
- إصدار الدوريات العلمية باللغة العربية.

على اتفاق في الهدف مع تجربة التعريب الجامعي المتعثرة في الكويت، وعلى النقيض منها من حيث النتائج والتطبيق، قامت في الكويت تجربة غنيّة وناجحة ونستحق كل اعتزاز، هي تجربة (تعريب العلوم).

وقد نهضت بهذه التجربة الموفقة مؤسستان مهمتان هما: المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

1. المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية:

وهو مؤسسة تعريبية، أنشيء بقرار من وزراء الصحة العرب، واتخذت حكومة الكويت الخطوات التنفيذية اللازمة لتوفير المقر المؤقت له. واعتماد الميزانية الخاصة بإعداده وتجهيزه وأهم أهداف المركز:

آ. توفير الوسائل العلمية والعملية لتعليم الطب باللغة العربية في الوطن العربي.

ب. تعريب المصطلحات الطبية والصحية وتوحيدها.

ج. دعم حركة التأليف باللغة العربية في مجالات العلوم الصحية وتشجيعها.

د. تعريب المراجع والكتب الدراسية لتعليم الطب.

هـ. إصدار مجلة للعلوم الصحية باللغة العربية...

يتبع المركز مجلس وزراء الصحة العرب، ويشرف عليه مجلس أمناء، ويديره أمين عام وأمين عام مساعد، وهم من خير المهتمين والخبراء بقضايا التعريب.

باشر المركز نشاطاته سنة 1983 م، وظهرت أولى إصدارته سنة 1987م. وأهم إنجازاته:

آ. إصدار أربعة وثمانين كتاباً في العلوم الطبية والصحية حتى سنة 2003 منها ستة وثلاثون مؤلفة، وثمانية وأربعون مترجمة. وقد نفدت طبعات منها لإقبال القراء عليها.

ومن هذه الإصدارات: السرطان: أنواعه وأسبابه – دليل طريقة التصوير الشعاعي – الداء السكري لدى الطفل – التشريح السريري – أطلس أمراض العين في الدول العربية – سلسلة الموجزات الإرشادية للناشر (بلاكويل)، وقد زادت على العشرين موجزاً... من هذه الكتب مايصلح للثقافة الصحية، ومنها معاجم مصطلحية: هي (معجم مصطلحات الطب النفسي – معجم الأشعة والأورام – معجم الاختصارات الطبية).

ب. إنشاء الشبكة العربية للمعلومات الطبية (أمين). وأهم محتوياتها:

- قاعدة بيانات المعاجم الطبية التخصُّصيَّة.
- قاعدة بيانات ببلوغرافيه الانتاج الفكري الطبي في الوطن العربي.

• قاعدة بيانات دليل المؤسسات التعليمية والبحثية الصحيَّة في الوطن العربي.

ج. إصدار دورية فصلية تعريبية هي مجلة (تعريب الطب). التي صدر العدد الأول منها في كانون أول سنة 1997، وماتزال تتتابع، وتعد منبراً للدعوة إلى تعريب الطب، وأداة لخلق لغة علمية عربية بما تنشره من مقالات وأبحاث طبية كما تعد أداة تثقيف وتوعية صحيَّة.

د. النشاط الدعوي والتوعوي لقضية التعريب. ومن أبرز أوجهه:

• عقد مؤتمر تعريب التعليم الطبي (الكويت – نيسان 1996).

وقد أسهم في التعريف بإنجازات حركة التعريب في الوطن العربي، وبين آفاقها المستقبلية وطرق التصدي لمعوقاتها.

وخلص إلى توصيات من شأنها دفع العمل التعريبي إلى الأمام ووعد بخطة عملية لإنفاذ تعريب التعليم الطبي كُلِّف المركز إعدادها (13).

كما دأب المركز على إقامة ندوات مصغرة يدعو إليها المختصين والمهتمين بالتعريب، بغرض التوعية بقضية التعريب والترويج لها، منها:

اللغة العربية واستخدام الحاسوب في الاتصالات والتعليم – تعريب التعليم الطبي من منظور اقتصادي.

ولمثل هذه المؤتمرات والندوات أهمية خاصة في بلد كالكويت، حيث لم تكتسب قضية التعريب من الأنصار ما يكفي لجعلها مطلباً ثقافياً ملحًّا.

2. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

انشئت هذه المؤسسة سنة (1976)م. يرأس مجلس إدارتها سموُّ أمير البلاد، وتسهم الشركات الوطنية فيها بنسبة 5% من أرباحها. ومع أن مهمتها الأساسية دعم الأبحاث العلمية في العلوم الأساسية والتطبيقية، من خلال منح تقدمها للباحثين، وجوائز للمتفوقين من البَّحاثة والمؤلفين، ومؤتمرات وندوات علمية للمتخصِّصين، إلا أنها صارت من أهم مؤسسات التعريب في الوطن العربي، وذلك بالنظر إلى ما أنجزته من إصدارات علمية باللغة العربية.

بلغت إصدارات المؤسسة حتى سنة (1994) واحداً وتسعين كتاباً. وأهم الكتب ذات الصله بتعريب العلوم:

- سبعة معاجم متخصّصة في الرياضيات والكيمياء والهندسة والنبات والجيولوجية.
- ستة عشر كتاباً في الثقافة العلمية من مثل: أشعة الليزر - القمر الصناعي العربي - مبادئ الطاقة الشمسيَّة.
- ستة كتب في الطب، منها: السرطان، تشريح العين، التقويم الجراحي للفك والأسنان.

من هذه الكتب ماهو مؤلف، ومنها ماهو مترجم، وثمة مشاريع بينها وبين غيرها من مراكز التعريب لترجمة ونشر سلسلة من الكتب العلمية الجامعية المرجعية والمنهجية.

ومن إنجازات هذه المؤسسة الكبرى إصدار (مجلة العلوم) التي هي ترجمة لمجلة (سيانتيفك أمريكان)، التي تترجم إلى عشر لغات عالمية. وهي "تتجاوز مجالات التثقيف العلمي للمواطن العادي والمراجع الجامعية، كما أنها تعنى بالتوجُّهات العلمية الحقيقية التي تفرض نفسها في التطور الحضاري لأمتنا" (14).

وتعد مجلة (العلوم) حجة في إمكان تطوير لغة عربية علمية تتسم بالسهولة والإيضاح والإيجاز، كما أنها ميدان رحب لترويج المصطلح العلمي العربي الموحَّد، وحافز لوضع الجديد منه تلبية لمتطلبات ترجمة البحوث المتقدمة والمتطورة.

ثالثاً: عوامل تعثر تجربة التعليم الجامعي في الكويت

لايمكن فهم تعثر تجربة تعريب التعليم الجامعي في الكويت بمعزل عن واقع التعريب "المرتبط بحالة التردُّد التي تشهدها حركة تعريب التعليم الجامعي في الوطن العربي" (15)، كما تنطبق عليها - بامتياز - عوامل ضعف حركة التعريب في الوطن العربي عامة، والتي عالجناها في دراسات سابقة (16). ولكني سأشير إلى عوامل هي ألصق بالتجربة الكويتية وخصوصيتها.

ومن أوضح هذه العوامل:

1. غياب القرار السياسي الملزم: لم يكن القرار الذي اتخذه المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - على أهميته - كافياً؛ ففيه ثغرة طالما استغلها معارضو التعريب وهي: "تعريب التعليم الجامعي كلما كان ذلك ممكناً".

فهذه العباره أعطت المجال للإداريين والمدرسين المعارضين لأن يقولوا: إن تعريب هذا المقرر أو ذاك ليس ممكناً إلى أن قالوا: إن التعريب كله غير ممكن حالياً!! إن أمثال هذه العبارات المقيِّده، هي التي أحبطت تعريب التعليم الجامعي في معظم الجامعات العربية، ذلك أن كل الأنظمة الجامعية تنص على أن لغة التدريس فيها هي العربية، ولكنها تضيف عبارة - لغماً - تقول: ويجوز استثناء تدريس بعض المقررات باللغة الأجنبية إلى أن يمكن تعريبها(17).

وقد أدت أمثال هذه العبارات إلى أن يصبح الاستثناء - وهو التدريس بالأجنبية - قاعدة، وأن تتحول القاعدة - وهي التدريس بالعربية - إلى استثناء.

2. عدم اقتناع غالبية النخبة الثقافية في الكويت بأهمية التعريب، وأثره الإيجابي على التعليم والمجتمع.

- فمن هذه النخبة من يعارضه في دخيلة نفسه، وهم الأكثرية، ومنها من يعارضه علانية وفي الصحافة أحياناً، وهم الأقلية .
- ومن هذه النخبة من يراه ضرورة حضارية وقضية أمة، ولكنه يستأخره إلى حين توفر الشروط التي يراها موضوعية لإنجاحه، ويعده مشروعاً مؤجلاً، وهذه الشريحة تمثل غالبية النخبة المثقفة في الكويت.

وقد تباحثتُ مع رجال منهم ذوي علم وفضل، وشغلوا مناصب قيادية كانوا يستطيعون من خلالها دفع مشروع التعريب خطوة إلى الأمام، ولكنهم لم يفعلوا، مع أن لهم إسهامات علمية مشكورة في حركة تعريب العلوم في الكويت. ويرى هذا الفريق "أن التعريب يتطلب إعداداً مسبقاً لم يجر تفكيرٌ جِدِّيٌّ فيه حتى الآن" (18).

- ولكن هذا لايعني افتقاد شريحة من هذه النخبة مؤمنة بالتعريب الفوري دون ريث أو تأخير.

ومعظم أفراد هذه الشريحة هُم ممن درس قضية التعريب بعمق، ومارسه إلى حد كبير في محاضراته وتدريسه، وتَيقَّن أن مايُدَّعى من ضرورة الإعداد المسبق أو صعوبات التطبيق، أو محاذير التعريب، هي مقولات مبالغ فيها مردّها إلى غموض في فهم مسألة التعريب وأهميتها وخطورتها أولاً، ثم إلى غياب القرار السياسي الملزم ثانياً(19) .

3. إخفاق أنصار التعريب – ونحن منهم – في الدعوة له وجعله رأياً عاماً ومطلباً ثقافياً جماعياً. فلو نجح أنصار التعريب في خلق رأي عام مؤيد للتعريب، لانتقل أثر هذا الرأي العام بشكل أو بآخر إلى دائرة أصحاب القرار السياسي، ولصدر القرار الملزم بذلك. والواقع أن هذه أشقُّ وأصعب مهام دعاة التعريب؛ ذلك لأن القرار السياسي إنما يأتي ليلبي مطالب شريحة أو فئة ضاغطة من أبناء المجتمع، فعلى أنصار التعريب أن ينشطوا بين النخب الثقافية والسياسية والاجتماعية، لخلق ذلك الرأي العام الضاغط. وإن هامش الحرية المعقول الذي ينعم به الشعب العربي في الكويت يُسّهل مثل هذه المهمة، لاسيما أن القيادة العليا للبلاد تؤيد التعريب أصلاً، بدليل أن مؤتمر تعريب التعليم الطبي في الكويت عقد سنة (1996) برعاية سموّ ولـــي عهد الكويت.

وأذكر أنه أثير موضوع التعريب في (ديوانية) بيت فضل وعلم، يؤمها حضور وافرٌ من العلماء والأكاديميين وكبار الاداريين، فلم يؤيد التعريب إلا قلة. وبقدر ماآلمني هذا الموقف اقنعني بتقصيرنا نحن – المهتمين بالتعريب – حيال هذه القضية، وكل ما أخشاه أن تكون أسوأ مدافعين عن أعدل قضية.

لقد حاول نفر طيب من أنصار التعريب أن ينشئوا جمعية تعنى بشؤون اللغة والتعريب، فتكون أداة نشاط تعريبي منظم؛ ولكنهم لم يفلحوا بالحصول على الموافقة، وكان بمقدور مثل هذه الجمعية أن تنهض بدور توعية فعال في هذا المجال، أسوة بجمعية أنصار اللسان العربي في مصر.

إن مشروعاً حضارياً بحجم مشروع التعريب وأهميته لاينجحه قرار سياسي وحده مهما كان ملزماً، ولاقناعة نخبة ثقافية أياً كانت فاعليتها، ولا مؤسسات علمية ولغوية أياً كانت

كفاءتها، مالم يصبح رأياً عاماً، ورغبة وطنية وقومية جامعة، وإرادة شعبية واعية.

4. افتقاد القناعة بالتعريب والحماسة له بين الجهات الإدارية والتريسية في الكليات العلمية (20).

قد تتعلل بعض الكليات بالنسبة العالية للأساتذة غير العرب فيها كما في كلية الطب التي تبلغ نسبتهم فيها 52%، ولكن ماذا تقول كليات أخرى ككلية الهندسة والبترول التي لاتزيد نسبة الأساتذة غير العرب فيها على 6%، وكلية العلوم التي لاتزيد نسبتهم فيها على 17% ؟ (21). مع أن مدرسة طب القصر العيني قررت التعريب عندما كان كل أساتذتها من غير العرب، بل إن بعض هؤلاء الأجانب تعلَّم العربية وصار يؤلف بها (22).

ولم يقف الأمر عند افتقاد القناعة لدى هذه الجهات، بل تعداه إلى العزوف عن التعاطي مع مشروع التعريب بأي شكل، وهو أمر مؤسف تشي به مواقف ذات دلالة منها:

- عدم الإفادة من إصدارات المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية في الكويت. إن إصدارات هذا المركز استطاعت أن تجتاز آلاف الأميال لتصل إلى كليات طب في أقاصي الوطن العربي، ولكنها لم تستطع اجتياز الأمتار القليلة التي تفصل المركز عن كلية الطب التي يضمها معه حيٌّ واحد في الكويت.
- الاعتذار عن قبول كتب طبية معربة ترجمةً أو تأليفاً، ولو على سبيل الهدية وللعرض فقط.
- التغيُّب عن مظاهر النشاط التعريبي كالمؤتمرات والندوات. ومما يجدر ذكره أن مؤتمراً لتعريب التعليم الطبي عقد في الكويت في نيسان 1996 وحظي برعاية كريمة من قيادة البلد، ومع ذلك لم يحضره أي من أساتذة كلية الطب، ولامن القيادات العلمية والإدارية في الجامعة، في حين لم يغادر وزيران عربيان للصحة قاعة المؤتمر طيلة ثلاثة أيام، ولم يألُوا جهداً في تقديم مداخلاتهما وتعقيباتهما القيمة. فكان المؤتمر عرساً تغيب عنه أهله (23).
- فقر المكتبات الجامعية – على غناها – بالكتب العلمية الصادرة بالعربية المترجم منها والمؤلف. وندرة المعاجم العلمية المتخصَّصة فيها وقد جرت محاولة لإقامة صلة بين عمادة المكتبات ومكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط، لتزويدها بالمعاجم المصطلحية

الموحدة، ومحاولة أخرى للتواصل مع المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر بدمشق لتزويدها بإصداراته من الكتب العلمية المعرَّبة. ولكن دون جدوى تذكر.

- ضعف التواصل مع مؤسسات التعريب في الوطن العربي سواء بحضور مؤتمراتها واجتماعاتها وتقديم البحوث والدراسات إليها، أو باقتناء إصداراتها المعربة.

5. انعكاس حالة الإحباط والعجز في العمل الثقافي العربي المشترك على قضية التعريب سلباً. إذ لا يعدو أن يكون التعريب في نظر بعضهم جزءاً من حالة التخلف العربي، وإلا نوعاً من أنواع المشاريع الثقافيه العربية المشتركة التي لم يحالفها النجاح بدءاً من الاتفاقية الثقافية العربية، ومروراً بالخطة العربية الشاملة للثقافة، وانتهاء بمشروع توحيد كتابة الأرقام العربية وأسماء الشهور... إن الانحياز إلى التعريب في نظر ذلك البعض هو انحياز إلى الاتجاه المحبط في حركة الواقع الثقافي.

6. انتشار المدارس الأجنبية: تنتشر المدارس الأجنبية في الكويت انتشاراً واسعاً، وهذه المدارس تعلم باللغة الإنكليزية غالباً، ويتسابق الميسورون من أبناء البلد إلى تسجيل أبنائهم في تلك المدارس بحجّة تدنّي مستويات التعليم الحكومي. فيتخرج طلاب الثانوية العامة فيها، وهم يعانون ضعفاً مريعاً في اللغة العربية يجعل من اجتياز مقرر اللغة العربية لغير المختصين في الجامعة أمراً في غاية الصعوبة لديهم، بله القدرة على متابعة التعليم الجامعي المعرب؛ والأغرب والأطرف أنهم يجعلون من دراستهم في المدارس الأجنبية مسوغاً لإعراضهم عن مقرر اللغة العربية، ولمطالبتهم بمعاملة خاصة تمكنهم من اجتياز ذلك المقرر على بساطته. ومن الطبيعي أن يتجه هؤلاء إلى إتمام دراستهم باللغة الإنكليزية، وأن يكونوا مع ذويهم – وهم غالباً من المتنفذين – ضد تعريب التعليم الجامعي، وأن يشكلوا رأياً مضاداً ضاغطاً في وجه أي قرار جدي للتعريب. بل قد يبلغ بهم الأمر إلى المطالبة بكليات أدبية تدرس باللغة الأجنبية.

وهذه العقبة ليست خاصة بالكويت – وإن كانت في الكويت أظهر منها في غيرها – فهي تواجهنا في كل بلد انتشرت فيه (تقليعة) المدارس الأجنبية. فبدلاً من المبادرة إلى إصلاح

التعليم الحكومي ورفع مستوياته، يُهرب إلى حلول فردية تتمثل في المدرسة الأجنبية. وهي مشكلة سوف يكون لها عقابيل اجتماعية وفكرية سيئة، لعلّ من أهمها مما يخص بحثنا هو تدنّي مستوى اللغة العربية الأم عند الطالب؛ فقد أفادت رسالة أكاديمية حول تأثير اللغات الأجنبية على اللغة الأم، أن تعليم اللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية ذو أثر سالب على تعلُّم اللغة الأم ومدعاة لإضعافها (24).

7. بعض وجوه القصور في تجربة التعريب السورية وغيرها: فمما يتذرع به معارضو التعريب أن التجربة السورية في التعريب لم تدرس بعد موضوعياً لمعرفة مدى نجاحها أو مواطن ضعفها، وكنا نرد بسؤال مقابل: لماذا لم تدرسوا التجربة السورية، وهي قد تجاوزت كونها تجربة إلى كونها واقعاً تعليمياً ومنهجاً ثابتاً في الثقافة العربية المعاصرة. كما كنا نردّد دائماً بأن التعريب حجة على التجربة السورية وليس العكس؛ فإذا كان ثمة قصورٌ أو أخطاء في هذه التجربة – وهو حاصل لامحالة – فليس الحل هو النكوص عن التعريب ومعارضته أو تأجيله، بل هو في تجنب الخطأ والقصور الذي يُكتشف أن التجربة السورية وقعت فيه. لأن التعريب قضية عربية عامة وهي ملك للعرب جميعاً، وعليهم أن يسهموا في دراستها وتصويبها، وحبذا لو قُدّمت تجربة تعريبية أفضل وأنجع في جامعات عربية لكي تفيد منها الجامعات السورية أيضاً.

ويزداد الطين بلة عندما يتصدى لنقد التجربة السورية باحثون سوريون، إذْ سرعان ما يصدّق المتحفظون والمتردّدون هذا النقد ولسان حالهم يقول:

"وشهد شاهدٌ من أهلها" (25)؛ كأنّ تقول باحثة: "لقد ارتبطت عملية التعريب الجامعي منذ البداية بخطاب قومي وحدوي يُعلي الشأن القومي على كل ما عداه، ولايأبه بالجانب الأكاديمي لامن قريب ولامن بعيد (26). فإن أمثال هذه العبارة توحي بأن قرار التعريب في سورية قرار سياسي لايعطي للرأي العلمي الموضوعي ولا لإرادة الهيئة التدريسية أيَّة قيمة. مع أن الواقع يخالف ماذهبت إليه الباحثة ذلك أن التعريب في سورية كان بتلاقي الإرادتين السياسية القومية والأكاديمية الموضوعية بل لقد كان القرار السياسي غاية في الموضوعية والعلمية أيضاً "فقد

اشترط الملك فيصل عند افتتاح معهد الطب أن يكون التدريس بالعربية وإلا فلا لزوم للمعهد، ويُفضّل إرسال الطلاب إلى الغرب" (27). ولهذا تلاقى وتوافق تماماً مع الرأي الأكاديمي الذي مثله أساتذة المعهد في ذلك الحين، الذين كانوا رواد التعريب لعصرهم، وهم الأطباء جميل الخاني وأحمد حمدي الخياط ومرشد خاطر والصيدلي عبد الوهاب القنواتي والكيمائي صلاح الدين الكواكبي (28) الذين لم يرتضوا أن يعلموا بغير العربية مع إتقانهم للتركية والفرنسية، وبذلوا الجهد والوسع لتطوير لغتهم العربية وتطويعها للكتابة العلمية وإغنائها بالمصطلحات، كلٌ في ميدان علمه. ولو لم يلتق القراران السياسي والأكاديمي ويتوافقا لما نجح التعريب واستمر إلى يومنا هذا ليصبح واقعاً ثقافياً حضارياً متميزاً. والدليل على أن القرار السياسي وحده لايخلق تعريباً، أن زعيماً عربياً أكثر تأثيراً وأنفذ حُكماً من غيره وهو الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، اتخذ قراراً لتعريب التعليم الجامعي في مصر سنة 1959 أيام الوحدة، لكنه لم يستطيع إنفاذه، لسبب بسيط، وهوأن القرار السياسي لم يلتق والقرار الأكاديمي الجامعي، إذْ تعارض ذلك القرار مع (البيروقراطيه الأكاديمية) التي ماطلت في التطبيق إلى أن وقع الانفصال وذهب القرار في عقابيله.

ومما يتخذه المترددون علة للتريُّث والتأجيل، ماتعانيه بعض تجارب التعريب في الوطن العربي من معوقات كما في تجربة الجزائر. وكما في تجربة تونس التي انتقلت إلى التعليم بالانكليزية بدل الفرنسية متجاوزة التعريب الذي أُبعد بقرار سياسي.

7. ضمور المشاعر القومية جراء العجز العربي العام، والتشرذم السياسي، وتهلهل النظام الإقليمي العربي، وكبت التوجهات الديمقراطية، ثم الغزو العراقي الآثم واللاقومي لدولة الكويت. ولا يبعد في مثل هذه الأجواء أن ينكفئ مشروع قومي كالتعريب لصالح مشاريع أكثر التصاقاً بالمحلية والقطرية، لا في الكويت وحدها، بل وفي معظم بلدان الوطن العربي. إن الثقافة العربية تسدد فواتير إخفاق السياسة العربية.

وبعد: فإن مسار حركة التعريب في الوطن العربي يمثل صورة عن واقع أمة لم توفق في إنجاز أيٍّ من مشاريعها الحضارية أو مقاربته بشكل فعال. بدءاً من الوحدة العربية وانتهاء

بالتقدم العلمي والتقاني. ومازلنا في مطلع القرن الحادي والعشرين نتمارى في ثنائيات مطلع عصر النهضة، من نحو العروبة أو الاسلام، الأصالة أو المعاصرة، التقليد أو التجديد، التعريب أو التغريب وكأن هذه الثنائيات لايمكن أن تتلاقى لقاءً إبداعياً لايفرط بطرف من أطراف هذه الثنائيات، بل يولِّف بينها بتوازن موضوعي ويوظفها في خدمة مشروع عربي حضاري تنموي واعد، وسيلتنا إليه وغايتنا منه، الإنسان العربي الحُر المبدع. وفي غياب هذا الانسان من العبث الحديث عن أي إسهام عربي في الحضارة المعاصرة.

التوثيق

1) د. ابراهيم مبارك الدوسري – العمل المشترك في مجال التعريب – نشرة (التعريب) العدد (1) كانون أول 1993 – ص 12.

2) د. مصباح الحاج عيسى ود. نجاة عبد العزيز المطوع – التعريب وشكله استخدام اللغة الانكليزية... – المجلة التربوية – العدد 15 – ص: 90.

3) د. عباس علي المجرن – مكونات المنافع والتكاليف في مشروع تعريب الدراسات العلمية في جامعة الكويت – مجلة اتحاد الجامعات العربية ص: 51.

4) – 5) – مؤتمر تعريب التعليم الطبي – الكويت 1996 – الجلسة العلمية الخامسة 1996/9/4.

6) ينظر صحيفة (آفاق جامعية) عدد 1998/10/25 وعدد 1999/1/31.

7) المصدر: جامعة الكويت – إدارة التسجيل – قسم متطلبات التخرُّج – نماذج تغيير الكلية والتخصص الرئيسي – تاريخ 2/6/1985 ينظر المجله العربية للعلوم الإنسانية العدد (62) ص 162.

8) ينظر المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد (62) ربيع 1998 ص 154 -187. وشارك في الندوة د. عدنان حموي من قسم الرياضيات ورئيس تحرير مجلة العلوم – د. مصطفى معرني الاستاذ بقسم الفيزياء، ود. نجاة المطوع من قسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية ود. محمد حلمي هليل رئيس قسم اللغة الانكليزية ود. ممدوح خسارة من قسم اللغة العربية.

9) استبانة خريطة التعريب في الوطن العربي – الورقة الكويتية المقدمة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1995) إعداد د. ممدوح خسارة.

10) من وثائق المكتب التنفيذي للجنة التأليف والترجمة والنشر (دون رقم وتاريخ)

11) نشرة (التعريب) – العدد (1) – كانون ثان 1993 – الافتتاحية.

12) المصدر السابق نفسه ص 14.

13) د. ممدوح خسارة – مؤتمر تعريب التعليم الطبي – الكويت 1996 – مجلة مجمع دمشق 159:1/72.

14) مجلة العلوم – مجلد 11 عدد 12 – ص 1.

15) د. ابراهيم مبارك الدوسري – العمل المشترك في مجال التعريب – نشرة (التعريب) العدد (1) ص 15.

16) ينظر: د. ممدوح خسارة: التعريب مؤسساته ووسائله: 136 -140. وينظر: د. ممدوح خسارة: التعريب بين القرارات والتوصيات – مجلة التعريب العدد 13ص 11.

17) د. محمود حافظ – قضية تعريب التعليم العالي في مصر – مجلة مجمع القاهرة ج 162: 56.

18) من حديث مع رئيس لجنة التعريب في جامعة الكويت في 1995/3/13.

19) د. يعقوب الشراح – المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية – ندوة للمركز في 1995/11/8.

20) من حديث رئيس لجنة التعريب في جامعة الكويت في 1995/3/13.

21) د. عباس علي المجرن – مكونات المنافع والتكاليف في مشروع تعريب الدراسات العلمية في جامعة الكويت – مجلة اتحاد الجامعات العربية ص: 49.

22) د. عدنان الخطيب – النهضة العربية في العصر الحديث – مجلة مجمع دمشق 62:4/24.

23) د. ممدوح خسارة – مؤتمر تعريب التعليم الطبي في الكويت مجلة مجمع دمشق 177:1/27.

24) د. محمد دهيم الظفيري – تأثير اللغات الأجنبية على اللغة الأم – ندوة المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية بالكويت 1999/11/22.

25) يوسف /26.

26) د. تغريد نصر أصفر – تعريب التعليم الجامعي – أضواء على تجربة – مجلة عالم الفكر – المجلد الثامن والعشرون ص 209.

27) د. شاكر الفحام – مقابلة في الفضائية السورية في 2000/7/19.

28) د. حسني سبح – تعريب علوم الطب – مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق 4/6 : 657.

29) د. محمود حافظ – قضية تعريب التعليم العالي في مصر – مجلة مجمع القاهرة العدد 56 ص 163.